



## اثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - إيران أنموذجا

للمدة ١٩٩٠-٢٠١١

الدكتور عبدالله خضر عبطان السبعاعي

مدرس - قسم الاقتصاد abtana@yahoo.com

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/٦/٢٤ تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/١٠/٢٨

### مستخلص البحث

إن تخفيض سعر الصرف أو تخفيض قيمة العملة، هو عمل تقوم به السلطات النقدية بشكل متعمد لإنقاص قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ويهدف تحسين وضع ميزان المدفوعات فضلا عن الآثار الأخرى كحركة رؤوس الأموال، عبء القروض الخارجية، الطلب على الأرصدة النقدية وكذلك على الدخل والتوظيف. ويفترض البحث ان سياسة تخفيض قيمة العملة يمكن أن تحافظ على التوازن في ميزان المدفوعات من خلال التغيرات التي تجريها في معدلات الصرف الأجنبي. وكانت أهم النتائج، معنوية التأثير بين المتغيرات.

### المقدمة:

تعد العملة ضعيفة (قوية) في الخارج إذا ما انخفضت (زادت) قيمتها في سوق الصرف الأجنبي كما أن تغير القيمة الخارجية للعملة الوطنية سواء بالانخفاض أو الارتفاع يمكن أن يؤثر في بنود ميزان المدفوعات (الميزان التجاري وحساب رأس المال) وعليه يتعين على الدولة التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت أن تحدد بالضبط مستوى سعر الصرف التوازني وأن تقوم بتحريك سعر صرف عملتها تجاه هذا المستوى التوازني.



في هذا المجال يمكن إثارة تساؤلات عديدة أهمها أولاً: كيف يمكن لنا تحديد ما إذا كانت العملة الوطنية مقومة بأقل من قيمتها أو بأعلى من ذلك؟ وثانياً: ما هو تأثير رفع قيمة العملة المحلية في الاقتصاد الوطني؟. يمكن تقسيم سعر الصرف على ثلاثة أنواع رئيسية: سعر الصرف الاسمي، وسعر الصرف الحقيقي، وسعر الصرف التوازني. يشير سعر الصرف الاسمي إلى قيمة العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية أخرى في لحظة زمنية معينة. أما سعر الصرف الحقيقي فيشير إلى عدد وحدات السلع والخدمات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع والخدمات المحلية، إن سعر الصرف الحقيقي بخلاف سعر الصرف الاسمي يأخذ في الحسبان الاختلافات في معدل التضخم بين الدولتين محل الدراسة. وأما سعر الصرف التوازني فيعد أحد أهم المفاهيم النسبية والضمنية في نظرية الاقتصاد الدولي الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل.

ويشير اختلال سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate Misalignment إلى الحالة التي يكون فيها سعر الصرف الحقيقي للعملة منحرفاً عن سعر الصرف التوازني الضمني ومن ثم تكون العملة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعر الصرف الحقيقي للعملة أقل من السعر التوازني كما إن العملة تكون مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعر الصرف الحقيقي للعملة أكبر من سعر الصرف التوازني وعلى الرغم من الدقة في تحديد هذا المفهوم في اختلال سعر الصرف الحقيقي وقيام الاقتصاديين بتطوير بعض النماذج الرياضية لقياس هذا الاختلال إلا أنه ما زالت هناك صعوبة في قياس الانحراف.

#### أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث باختيار السياسات الاقتصادية الكلية المثلى التي تنجح في تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، ولاسيما بعد التطورات



الاقتصادية المعاصرة كونها مناهج الإصلاح الاقتصادي الشاملة المتمثلة بإصلاحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير التي ركزت على السيطرة على الطلب الكلي، فضلاً عن التحولات إلى الخصخصة مما زاد الاهتمام بمعالجة السياسة النقدية في هذه الأقطار لأبرز مشكلاتها الاقتصادية المتمثلة في عدم الاستقرار وارتفاع الأسعار والبطالة.

#### مشكلة البحث:

إن الانحراف في سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني يمكن أن يكون له آثار في الاقتصاد الوطني لاسيما إذا أدى هذا الاختلال إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات فحينما تكون عملة هذا الاقتصاد مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية فإن ذلك سيخلق حالة من عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع تكاليف المعيشة (زيادة معدل التضخم) في الأجل الطويل.

#### هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الأثر الذي يمكن أن يمارسه تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات في إيران للمدة من (١٩٩٠-٢٠١١) بغية تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات بعيداً عن الصدمات الخارجية التي تؤثر في كل من المتغيرين.

#### فرضية البحث:

يمكن لسياسة تخفيض قيمة العملة أن تحافظ على التوازن في ميزان المدفوعات من خلال إعادة التوازن بين سعر الصرف الحقيقي للعملة مع سعر صرفها التوازني.

#### منهج البحث:

يعتمد البحث في منهجه على التحليل الوصفي والكمي من خلال استعراض المفاهيم والأدبيات المطروحة في العقود الأخيرة الماضية حول السياسات النقدية والتجارية واتجاهات معدلات العجز في ميزان المدفوعات



ويستكمل التحليل بتقديرات الانحدار الذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه لتقييم نتائج الجانب التجريبي من الدراسة ومحاولة إظهار المدلول النقدي وأثره في معدلات العجز في ميزان المدفوعات. ومن أجل ذلك استخدمت الدراسة سلسلة زمنية مداها (٢٢) عاماً تمتد بين (١٩٩٠-٢٠١١) لجمهورية إيران الإسلامية نظراً لما تتمتع به السلاسل الزمنية في التحليل القياسي من قدرة على توضيح التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية والنقدية.

وتم جمع البيانات بالاعتماد على إحصاءات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية/ مركز أنقرة. **أولاً: الآثار المترتبة على تخفيض قيمة العملة:**

تؤدي سياسة سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى دوراً مهماً في استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن الخارجي الذي ينعكس بدوره على معدل النمو الاقتصادي المستدام فمن الناحية النظرية يؤثر تقويم العملة بأعلى من قيمتها الحقيقية Overvalued على الأداء الاقتصادي للبلد من حيث القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية في الأسواق العالمية التي ستتراجع بسبب ارتفاع أسعار هذه السلع في الخارج ومن ثم عرقلة النمو الاقتصادي بينما يؤدي تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية Undervalued إلى تحسن ميزانها التجاري نظراً لانخفاض تكلفة الحصول على السلع والخدمات الوطنية في الدول الأجنبية مما يزيد من الطلب الأجنبي على السلع الوطنية وبالتالي يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.

#### ١. أثر تخفيض قيمة العملة في الدخل والاستيعاب:



يمارس تخفيض سعر الصرف في كل من الدخل والاستيعاب، إذ يؤثر في الأول من خلال:

أ. **في الموارد المعطلة:** إذ أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فإذا كانت هناك طاقات عاطلة في الاقتصاد فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في الصناعات التصديرية ومن ثم الصناعات الاستهلاكية المحلية وبتأثير مضاعف التجارة الخارجية يزداد الدخل كنتيجة لتوظيف الموارد العاطلة في الاقتصاد.

ب. **في شروط التجارة:** إن الارتفاع الحاصل في حصة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية سيكون بنسبة أقل من التخفيض في حصة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية ومن ثم ينتج تدهور في شروط التجارة بالنسبة للبلد المخفض، ويقسم الكسندر استجابة شروط التجارة للتخفيض في قيمة العملة على أثرتين، أثر مبدئي من خلال تغيرات الأسعار وثنائي من خلال التغير في الطلب الكلي<sup>(١)</sup>.

أما أثر تخفيض سعر الصرف في الاستيعاب فيتم من خلال زيادة مستوى الأسعار الذي قد يسبب انخفاض الاستيعاب من الدخل الكلي من خلال إعادة توزيعه من المجموعات ذات الميل الحدي للاستهلاك أعلى إلى مجموعات ذات الميل الحدي للاستهلاك أدنى أي من حاصل الأجر إلى حاصل الأرباح ومن دافعي الضرائب إلى الحكومة<sup>(٢)</sup>.

## ٢. آثار تخفيض قيمة العملة في التوازن الداخلي:

يمكن تصنيف السلع المنتجة محليا إلى، سلع دولية وأخرى داخلية ويمكن تمييز السلع الدولية بين الصادرات وأخرى منافسة للواردات، فتخفيض قيمة عملة بلد ما يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات من السلع الدولية قياسا بالداخلية وذلك نتيجة لزيادة الطلب الداخلي على السلع البديلة للواردات وزيادة الطلب الخارجي للصادرات<sup>(٣)</sup>.

ويمكن التعرف على هذا الأثر من خلال الآتي:



### أ. أثر التخفيض في الدخل:

يترتب على تخفيض قيمة العملة زيادة في الناتج ومن ثم التوظيف والدخل للصناعات التي تنتج السلع التصديرية وبدائل الواردات وهذه الزيادة سببها زيادة الطلب من مصادر محلية وخارجية إذ يكون الأثر الأولي هو زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ومن ثم ينتقل إلى الاقتصاد ككل عبر آلية المضاعف مما يؤدي إلى زيادة مضاعفة في الناتج المحلي الإجمالي

$$\Delta Y = \frac{1}{MPS + MPM} \Delta M$$

ولكن عند زيادة الدخل فهذا يؤدي إلى زيادة الواردات مما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات ولكن هذا يعتمد على الميل الحدي للاستيراد MPM ولكن أداة تخفيض قيمة العملة أداة فعالة لمعالجة حالة العجز الخارجي والبطالة إذ يؤدي إلى تخفيض قيمة العجز وزيادة كل من الناتج والتوظيف وزيادة قيمة العملة<sup>(٤)</sup>.

### ب. أثر تخفيض قيمة العملة في الأسعار المحلية:

يترتب على تخفيض قيمة العملة زيادة في الأسعار المحلية مما يؤثر في ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة من خلال زيادة أسعار السلع المستوردة ولاسيما إذا كانت هذه السلع ضرورية أو مواد أولية أو وسيطة تدخل في العملية الإنتاجية ومن ثم تزداد تكاليف المعيشة كما يحمل المنتجون الزيادة في أسعار المواد الأولية على المستهلك النهائي ويتوقف مقدار التضخم في الأسعار على هيكل الاقتصاد المحلي ومدى قدرته على توفير البدائل وكذلك على درجة انفتاح الاقتصاد المحلي ومدى استعمال سياسات اقتصادية محلية انكماشية وعلى سبيل المثال يؤدي انخفاض سعر صرف العملة لدولة ما تعتمد على الصادرات كمحرك رئيس للاقتصاد إلى زيادة الطلب على منتجاتها في الأسواق الخارجية مما يساعد على زيادة الإنتاج المحلي والتوظيف في المقابل نجد أن تأثير انخفاض سعر صرف العملة قد



يكون سالبا عن طريق التأثير المباشر في أسعار الواردات التي تدخل ضمن الرقم القياسي لمستوى الأسعار ولاسيما إذا كانت هذه الدولة تعتمد على استيراد معظم سلعها الغذائية والاستهلاكية النهائية من الخارج والتأثير غير المباشر في أسعار السلع الأولية والوسيطه المستورده ومن ثم زيادة معدل التضخم<sup>(٥)</sup>.

وإن من شروط التخفيض المهمة أن لا يرافق عملية التخفيض، ارتفاع في الأسعار المحلية لصادرات البلد المخفض أي أن الاقتصاد المحلي لا يتعرض إلى ضغوط تضخمية، أو التمويل بالعجز حتى يمكن للتخفيض من تحقيق هدف السياسة. وأن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعد مصدراً لارتفاع الأسعار المحلية ما إذا كانت نسبة الاستيرادات إلى الناتج مهمة أو إذا كانت عملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية تحتاج إلى وقت طويل، فإن الأسعار سترتفع من جانبيين أولهما، يكون بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة. إما ثانيهما، فيكون بسبب انخفاض كميات المستلزمات. والنتيجة النهائية سوف تتمثل بارتفاع تكاليف الإنتاج<sup>(٦)</sup>.

#### ج. أثر تخفيض قيمة العملة في إعادة توزيع الموارد المحلية:

يعمل كل من أثري الدخل والسعر المطلق ضد اثر السعر النسبي فيما يتعلق بتحسين وضع ميزان المدفوعات ولكن التخفيض في قيمة العملة يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد إذ يحقق المصدرون مكاسب كبيرة ناتجة من تحسن موقفهم التنافسي في الخارج من خلال انخفاض أسعار السلع المصدرة مقومة بالعملة الأجنبية وارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية أي سيكون هناك تغير مهم في أسعار السلع المتاجر بها لاسيما الموجهة للتصدير مقارنة بتلك غير المتاجر بها هذا يدفع المنتجين لإنتاج السلع الموجهة للتصدير وهذا يجعل الاقتصاد أكثر كفاءة<sup>(٧)</sup>. ويكون للتخفيض تأثير واضح على صافي العمليات الخارجية، وذلك من خلال



زيادة الصادرات بجعلها أرخص والحد من الاستيرادات بعد ارتفاع أسعارها ومن ثم معالجة العجز في الميزان التجاري، وإن هذا الهدف لا يتحقق بسهولة فهناك عدة شروط لابد من توفرها حتى يؤدي تخفيض قيمة العملة كامل فعاليتها في معالجة العجز في الميزان التجاري ويجب لفت النظر إلى عامل المرونة لأنه العامل الأساسي الذي يجب النظر إليه قبل المضي قدماً في تطبيق هذا الإجراء. فالتخفيض سيحسن من الحساب الجاري فحسب إذا كان مجموع المرونات السعرية للطلب على الاستيرادات والصادرات أكبر من الواحد الصحيح وهذا ما يطلق عليه بشرط مارشال- ليرنر<sup>(٨)</sup>. وعند مقارنة المنافع والتكاليف لتخفيض قيمة العملة نجد هناك ثلاثة جوانب تتعلق بالتكاليف:

**الأول:** التضخم الذي غالباً ما يكون مصاحباً لتخفيض قيمة العملة.  
**الثاني:** يتمثل في إعادة توزيع الموارد الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي ولاسيما في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على العالم الخارجي.  
**الأخير:** يتمثل في تدهور شروط التبادل التجاري الذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في مستوى المعيشة<sup>(٩)</sup>.

### ٣. أثر تخفيض قيمة العملة في التوازن الخارجي:

إن عملية التخفيض في البلد الذي يعاني من عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انتقال الطلب فيها من السلع الدولية إلى السلع المحلية وانخفاض الواردات وينتقل العرض من السلع المحلية إلى السلع الدولية نسبياً وبالعكس في البلد ذو الفائض فيؤدي التخفيض إلى انتقال الطلب فيها من السلع المحلية إلى السلع الدولية (زيادة الواردات) وانتقال العرض من السلع الدولية إلى السلع المحلية (انخفاض الصادرات) وهكذا يؤدي تغيير سعر الصرف إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط أن تتوفر قدرة على الإحلال في الاستهلاك والإنتاج بين السلع الدولية والمحلية<sup>(١٠)</sup>.

#### أ. أثر التخفيض في المدفوعات من العملة الأجنبية:





إن تخفيض قيمة العملة يجعل سعر الواردات أعلى مقومة بالعملة المحلية مع بقاء سعرها بالعملة الأجنبية دون تغيير وبما أن المستهلكين المحليين يستعملون العملة المحلية فإن حجم الواردات سوف يتقلص بالنظر إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم تنقلص المدفوعات بالعملة الأجنبية ويعتمد تخفيض الواردات بالعملة الأجنبية على درجة حساسية المستهلكين المحليين للتغير في أسعار الواردات أو مرونة الطلب السعرية للواردات كما يعتمد تخفيض الواردات على مدى وجود البدائل للواردات والمنتجة محليا ويكون هذا في الدول ذات الاقتصاد الكبير والمتنوع<sup>(١١)</sup>.

#### ب. أثر تخفيض قيمة العملة في المقبوضات من العملة الأجنبية:

إن المدفوعات بالعملة الأجنبية سوف تنخفض بانخفاض قيمة العملة لكن الأثر في المقبوضات من العملة الأجنبية غير مؤكد ويعتمد على استجابة المستهلكين الأجانب للانخفاض في الأسعار وبتدمج المقبوضات مع المدفوعات من العملة الأجنبية نحصل على الأثر الصافي لانخفاض قيمة العملة المحلية والهدف النهائي هو تخفيض حاصل الواردات وزيادة حاصل الصادرات وحتى لو انخفضت المقبوضات فإن الحساب الجاري يمكن أن يتحسن إذا ما انخفضت الواردات بمقدار أكبر وقد بين هذا شرط مارشال ليرنر، وهو شرط ضروري لنجاح سياسة تغيير سعر الصرف في علاج الخلل في ميزان المدفوعات، ويتمثل في كون المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من واحد<sup>(١٢)</sup>.

#### ثانياً: الآثار السلبية لتخفيض قيمة العملة:

إن عملية التخفيض ينجم عنها مجموعة من السلبيات هي<sup>(١٣)</sup>:

١. يرفع أسعار الواردات مما يؤدي إلى التأثير في الدخل ويحفز التضخم.
٢. يؤثر في دخل المواطنين في البلد إذ يفقدون جزء من القوة الشرائية للعملة الصعبة.



٣. يسمح بتحسين المنافسة السعرية للمنتجات المصدرة لكنه لا يحل مشكلة المنافسة الهيكلية والجودة.

٤. يتوجب على الدولة رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال الخارجية وتفاذي هروبها لفقدان العملة الوطنية قيمتها مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي .

### أثر تخفيض قيمة العملة في الاقتصاديات النامية:

يترتب على التخفيض مجموعة من الآثار:

١. **الأثر في الصادرات:** قد تلجأ الدول النامية لسياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزان مدفوعاتها من خلال إمكانية الزيادة في حجم الصادرات ومن ثم زيادة الحصيلة من العملات الصعبة والحد من الواردات لكن هذا الأمر يتوقف على مجموعة من العوامل منها مرونة الجهاز الانتاجي ومرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية فمسألة التخفيض تأتي في المقام الثاني بعد التأكد من قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الإنتاج<sup>(١٤)</sup>.

٢. **الأثر في الواردات:** إن تخفيض قيمة العملة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الواردات وزيادة الطلب على المنتجات المحلية مما يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري ولاسيما تسوية العجز في ميزان المدفوعات ولكن هذا يعتمد على مرونة العرض الخارجي للواردات ومرونة الطلب الداخلي على الواردات<sup>(١٥)</sup>.

٣. **الأثر في التضخم:** يترتب على عملية التخفيض ارتفاع في الأسعار المحلية مما يؤثر في ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة فانتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن التخفيض وبالنظر إلى أوضاع البلدان النامية نجدها تتسم بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي



وتطبيقها أو إتباعها لسياسات تجعلها تحت وطأة التضخم كسياسة التمويل بالعجز<sup>(١٦)</sup>.

### ثالثاً: ماهية ميزان المدفوعات:

يمثل التوازن في ميزان المدفوعات التوازن الخارجي ويحصل التوازن في ظل نظام الصرف الثابت من خلال تدخل الدولة اما في حالة أسعار الصرف المرنة فيتوازن تلقائياً بدون تدخل أي جهة. وهو يمثل سجل إحصائي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين لحركة تبادل السلع والخدمات وكذلك انتقال رأس المال ما بين الدول ويقسم على قسمين: ميزان العمليات الجارية وميزان العمليات الرأسمالية<sup>(١٧)</sup>.

#### أ. حالات ميزان المدفوعات:

يمكن لميزان المدفوعات أن يتخذ احد الحالات الآتية<sup>(١٨)</sup>:

١. **التوازن في ميزان المدفوعات:** وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح والاقتصاد يتسم بالكفاءة ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي ومن الضروري أن يتوافق هدف التوازن الخارجي مع الداخلي.
٢. **الفائض في ميزان المدفوعات:** ويكون الرصيد موجب أي الإيرادات من العملة الأجنبية أكبر من المدفوعات وتعلن على أن السياسة المتبعة لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي وهي حالة غير مرغوب فيها ولاسيما الفائض المضطرب في ميزان المدفوعات لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحب الفائض عن جزء من موارده الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفراده مقابل تراكم الأرصدة النقدية وهي تعني مستوى معيشة ورفاهية اقل مما كان يحدث لو لم يكن هناك فائض ومن ثم يكون أفضل لهذه الدول أن تتخلص من هذا الفائض خدمة لأفرادها ولاسيما أنه يخلق تضخماً نتيجة زيادة الطلب على الصادرات وعموما حالة الفائض اقل خطورة من حالة العجز ومع ذلك على السياسات أن تصحح من حالة الفائض.



٣. العجز في ميزان المدفوعات: ينطوي العجز على تدفق للخارج ويكون الرصيد بالسالب أي المدفوعات للعالم الخارجي أكبر من المقبوضات وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي وتعد حالة العجز أخطر بكثير من حالة الفائض وهي الأكثر حدوثاً في كثير من البلدان النامية ويعني ان البلد يعيش في مستوى معيشي أعلى مما يستطيع فهي تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها وتزداد بذلك مديونيتها تجاه العالم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر فضلا عن أن الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني وزيادة البطالة<sup>(١٩)</sup>. إن عجز الحساب الجاري يضغط لخفض قيمة العملة الوطنية إذا لم يعوض العجز من رصيد الاحتياطيات الدولية ويمكن الاعتماد على هذا الإجراء في حدود حجم الاحتياطيات ومقدار العجز. أما في حالة استمرار العجز وعدم كفاية التعويض من المصدرين. ومن الأفكار المتداولة. إن ارتفاع قيمة العملة الوطنية إذا لم يفسر بنمو الإنتاجية وانخفاض التكاليف نسبة إلى العالم الخارجي يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية الدولية للبلاد.

تعتمد بعض الدول إلى توظيف سعر الصرف من خلال رفع قيمة العملة الوطنية لخفض معدل التضخم أو تعتمد سياسات أخرى نقدية تتعارض مع استقرار سعر الصرف<sup>(٢٠)</sup>. فضلا عن ذلك فإن التحليل لشرط مارشال- ليرنر يكون غير كاف عند بداية إجراء تخفيض قيمة العملة، أي ستظهر هناك فترة من التباطؤات الزمنية في عمل المرونات، وهذه يطلق عليها منحنى J وهو منحنى يشبه شكله بحرف J، ويظهر هذا المنحنى أن أثر أي تخفيض بقيمة العملة ستحصل بمرحلتين متتابعتين المرحلة الأولى: سترتفع أسعار الواردات المدفوعة بالعملية الوطنية والمقومة بالعملية الأجنبية، وأسعار الصادرات تبقى غير متغيرة بالعملية الوطنية وستتخفض بالعملية الأجنبية،



وتتدهور معدلات التبادل التجاري للدولة التي تخفض قيمة عملتها ويتوسع عجزها التجاري وهذا ما يدعى بأثر القيمة Value effect أما المرحلة الأخيرة: يظهر أثر الحجم مع قيام العناصر الاقتصادية المحلية بتخفيض وارداتهم ومع كون الصادرات الآن أرخص بالعملة الأجنبية، فهي قادرة على زيادة حصتها السوقية. وهذه الآثار الإيجابية ذات المراحل المتعاقبة من الناحية النظرية تفوق الآثار السعرية السيئة وتولد عودة إلى حالة التوازن التجاري، والتغيرات عبر الزمن في الميزان التجاري المحددة من قبل هذين الأثرين المتعاقبين المتعلقين بالحجم والقيمة، وفي مجال التطبيق يكون نجاح أي تغيير في سعر الصرف محدد من قبل شدة المكاسب أو الزيادات المتحققة في القدرة على التنافس في مجال السعر ومرونة الاستجابة من قبل المنتجين المحليين ومرونة الطلب المحلي والخارجي<sup>(٢١)</sup>.

#### ب. أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من الأمور التي تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات أهمها:

١. **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى تلك الدولة فإذا كان سعر صرف العملة المحلية أكبر من قيمته الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع ومن ثم حدوث اختلال في ميزان المدفوعات كذلك وتؤدي حالة العجز في ميزان المدفوعات إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات<sup>(٢٢)</sup>.

٢. **التضخم المحلي:** إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ضغوط تضخمية فإنه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات إذ تؤدي الزيادة في الدخل النقدية إلى زيادة في الطلب على الواردات وامتصاص السلع



المتاحة للتصدير هذا من جهة ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تمويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها المستوردة إذ يصبح سعرها أرخص نسبيا وتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة أو البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة إذ يصبح سعرها أرخص نسبيا والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات فوجود التضخم في الاقتصاد يولد عجزا مستمرا فيه لأنه يشجع الواردات ويعيق الصادرات<sup>(٢٣)</sup>.

٣. **تدهور الميزة النسبية للصادرات:** قد ينشأ الاختلال بميزان المدفوعات ببطء على مدى مدة طويلة الأجل نسبيا نتيجة لحدوث تغيرات غير مكافئة في عرض عناصر الإنتاج أو في المعرفة التقنية فيؤثران في الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية ومن ثم التأثير في توازن ميزان المدفوعات<sup>(٢٤)</sup>.

٤. **أسباب هيكلية:** تتعلق بهيكل التجارة الخارجية فضلا عن هيكل الناتج المحلي وينطبق ذلك على الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي باعتمادها على سلعة واحدة أو اثنتين (استخراجية، زراعية) إذ غالبا ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية وتعتمد المرونة على مجموعة من العوامل أهمها درجة الإحلال الصناعي لصادرات الدول النامية<sup>(٢٥)</sup>.

٥. **أسباب دورية:** يقصد بها التقلبات التي تحصل في اقتصاديات البلدان المتقدمة وتدعى بالدورات التجارية مثل الرخاء والركود<sup>(٢٦)</sup>.

٦. **الظروف الطارئة:** كما في حالة الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب مثلا كلها تؤثر في صادرات البلد وما يترتب عليه من انخفاض حصيلة الصادرات من



النقد الأجنبي لاسيما وقد يصاحب ذلك تحويلات رأس المال إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات<sup>(٢٧)</sup>.  
رابعا: تقدير وتحليل أثر تخفيض قيمة العملة المحلية في ميزان المدفوعات:

#### أ. توصيف النموذج :

يعبر النموذج الاقتصادي عن مجموعة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية التي عادة توضع بصيغ رياضية والتي تعكس او تشرح سلوك العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، وهو لا يصف كل دقائق العلاقات الاقتصادية بكاملها بل أنه تجسيد شكلي لطبيعة أهم العلاقات والعناصر وبعبارة أخرى فان النموذج هو الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية موضوع البحث وتصور العلاقات المتبادلة بين المتغيرات المختلفة وفقا لفرضيات أو نتائج مثبتة نظريا<sup>(٢٨)</sup>.

#### ب. حجم العينة:

اتخذت إيران كعينة للدراسة نظرا للتحويلات التي حصلت فيها وللمدة ١٩٩٠-٢٠١١ ولمتغيرين هما سعر الصرف الحقيقي المعدل وعجز ميزان المدفوعات أي بواقع (٤٤) مشاهدة وبالاعتماد على مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية.

#### ج. النموذج القياسي.

لغرض بيان أثر التغيرات التي تحصل في قيمة العملة (سعر الصرف الحقيقي) في عجز ميزان المدفوعات تم استخدام النموذج القياسي بعد



تحديد المتغيرات الكلية الداخلة فيه بوصفها أولى خطوات توصيف النموذج وصياغته.

#### ١- المتغيرات.

أ. المتغير المعتمد: عجز ميزان المدفوعات.

ب- المتغير المفسر: معدل سعر الصرف الحقيقي.

النموذج القياسي للانحدار:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X + U_t$$

إذ إن:

$Y$ : عجز ميزان المدفوعات (D).

$\beta_1$ : معلمة المتغير المفسر (المستقل) وتبين مقدار التغير في المتغير المعتمد (عجز ميزان المدفوعات) حينما يتغير معدل سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة في المعادلة الخطية.

$X$ : معدل سعر الصرف الحقيقي (E).

تم استخدام الاساليب القياسية الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باختبار السكون (الاستقرارية) للمتغيرات الداخلة في النموذج لتجنب النتائج التي توصلنا إليها بطريقة الانحدار الاعتيادية في ظل عدم استقرارية السلسلة الزمنية والذي يؤدي إلى الانحدار الزائف رغم النتائج الجيدة لـ  $R^2$  و  $t$  و  $F$  لبلد العينة (إيران) من خلال برنامج (Eviews 6).

د. اختبار الاستقرارية **Stationary**:

تكون السلسلة ساكنة مستقرة إذا تحققت الخصائص الآتية:

١. ثبات متوسط القيم عبر الزمن  $E(Y_t) = \mu$

٢. ثبات التباين عبر الزمن  $Var(Y_t) = \sigma^2$





وقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root لديكي - فوللر الموسع (Dickey and Fuller Augmented) الذي يتمثل في تقدير المعادلة بعد إضافة متغيرات متباطئة لإزالة مشكلة الارتباط الذاتي. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجداول الآتية:

الجدول (١) يبين أفضل النتائج وذلك بعد اخذ التباطؤ لفترة واحدة (1<sup>st</sup>) مع حد القطع للمتغير المعتمد (عجز ميزان المدفوعات)  
Null Hypothesis: D(D) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.0166	-3.629828	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.886751	1% level Test critical values:
	-3.052169	5% level



-2.666593

10% level

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.  
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations  
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(D01,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/20/13 Time: 22:18  
Sample (adjusted): 1995 2011  
Included observations: 17 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0035	-3.629828	0.582000	-2.112560	D(D01(-1))
0.0441	2.248776	0.535378	1.203945	D(D01(-1),2)
0.0221	2.626633	0.405948	1.066275	D(D01(-2),2)
0.0247	2.566839	0.297748	0.764272	D(D01(-3),2)
0.1984	1.361515	2290.150	3118.074	C
65.23529	Mean dependent var	0.642744	R-squared	
11434.40	S.D. dependent var	0.523659	Adjusted R-squared	
21.02495	Akaike info criterion	7891.731	S.E. of regression	
21.27001	Schwarz criterion	7.47E+08	Sum squared resid	
21.04931	Hannan-Quinn criter.	-173.7121	Log likelihood	
1.993459	Durbin-Watson stat	5.397348	F-statistic	
		0.010097	Prob(F-statistic)	

الجدول (٢) يبين أفضل النتائج وذلك بعد اخذ التباطؤ لفترة واحدة (1<sup>st</sup>) مع حد القطع للمتغير المفسر (معدل سعر الصرف الحقيقي)

Null Hypothesis: D(E) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)

Prob.*	t-Statistic	
0.0001	-6.285623	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-3.831511	1% level Test critical values:



-3.029970 5% level  
-2.655194 10% level

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(E,2)

Method: Least Squares

Date: 05/20/13 Time: 22:16

Sample (adjusted): 1993 2011

Included observations: 19 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0000	-6.285623	0.356196	-2.238915	D(E(-1))
0.0196	2.593799	0.209064	0.542269	D(E(-1),2)
0.0423	2.206054	547.7606	1208.389	C
19.16263	Mean dependent var		0.807555	R-squared
4822.024	S.D. dependent var		0.783499	Adjusted R-squared
18.41355	Akaike info criterion		2243.671	S.E. of regression
18.56268	Schwarz criterion		80544939	Sum squared resid
18.43879	Hannan-Quinn criter.		-171.9288	Log likelihood
2.274270	Durbin-Watson stat		33.57028	F-statistic
			0.000002	Prob(F-statistic)

وبما أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك إذن لا توجد علاقة أجل طويل زائفة وعليه نستخدم الـ VAR غير المقيد لإيجاد العلاقة قصيرة الأجل وكما في الجدول أدناه:

الجدول (٣) يبين نتائج الاختبار النهائي لمعادلة الانحدار

Vector Autoregression Estimates

Date: 05/23/13 Time: 11:26

Sample (adjusted): 1991 2011

Included observations: 21 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]



EXC	DEF	
0.113122 (0.05463) [2.07064]	0.667056 (0.18880) [3.53313]	DEF(-1)
0.537855 (0.18641) [2.88532]	0.548357 (0.64422) [0.85120]	EXC(-1)
1416.705 (786.747) [1.80071]	1087.739 (2718.92) [0.40006]	C
0.677562	0.637068	R-squared
0.641736	0.596742	Adj. R-squared
1.06E+08	1.27E+09	Sum sq. resids
2431.335	8402.446	S.E. equation
18.91235	15.79801	F-statistic
-191.8992	-217.9410	Log likelihood
18.56183	21.04200	Akaike AIC
18.71105	21.19121	Schwarz SC
4713.000	9479.524	Mean dependent
4062.029	13231.65	S.D. dependent
4.14E+14	Determinant resid covariance (dof adj.)	
3.04E+14	Determinant resid covariance	
-409.7661	Log likelihood	
39.59678	Akaike information criterion	
39.89521	Schwarz criterion	

يتضح من الجدول (٣) أنفا:

١. هناك علاقة طردية موجبة بين عجز ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي، أي عند زيادة معدل الصرف الحقيقي تنخفض القدرة التنافسية وتتراجع الصادرات ويزداد العجز في الحساب التجاري ومن ثم في ميزان المدفوعات والعكس صحيح وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.



٢. من خلال معلمة المتغير المفسر يتضح أن عجز ميزان المدفوعات سيزداد بـ ٠,٥٣٧ حينما يزداد معدل سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة بسبب الإشارة الموجبة لـ  $B_1$  وبالعكس ينخفض عجز ميزان المدفوعات بـ ٠,٥٣٧ حينما ينخفض معدل سعر الصرف الحقيقي بوحدة واحدة بسبب الإشارة الموجبة لـ  $B_1$ .
٣. لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي.
٤. قيمة القوة التفسيرية كانت 63.7% ، في حين المعدلة 59.6%، مما يشير إلى أن 36.3% من التأثيرات تعود إلى متغيرات أخرى.
٥. معلمة المتغير المفسر معنوية مما يدل على قوة التأثير في المتغير المعتمد.
٦. بلغت قيمة  $F=15.8$  واحتمالية  $P=0.002$ .

### خامسا: النتائج والتوصيات: النتائج.

١. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها:  
يمكن استخدام سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات إذا ما جعل التخفيض ضمن السيطرة على العجز دون استخدام السياسات المبنية على التوسع والانكماش.



٢. إن متغير سعر الصرف الحقيقي في إيران له تأثير معنوي في معدلات العجز في ميزان المدفوعات مما يعني إمكانية معالجة العجز من خلال استخدام السياسة النقدية.
٣. إن الحديث حول سياسة تخفيض قيمة العملة تكون أكثر فاعلية في الدول المتقدمة منها في الدول النامية، لأن الأولى معظم صادراتها تتكون من السلع فضلاً عن امتلاكها طاقه إنتاجيه واسعة قادرة على الاستجابة لكل زيادة محتمله في الطلب، بينما الدول النامية، وبسبب حاجتها إلى السلع المصنعة، فإن التخفيض سيؤدي إلى ارتفاع أسعار مستوردها، إلا أن النتائج أنفا تشير عكس ذلك.

#### التوصيات أو المقترحات:

١. إن في معادلة انحدار سعر الصرف وعجز ميزان المدفوعات في بلد العينة، كان سعر الصرف الحقيقي ذو تأثير معنوي فعليه يمكن استخدام السياسة النقدية من خلال أدواتها الرئيسية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات.
٢. يمكن إدخال متغيرات السياسة التجارية في قائمة المتغيرات المفسرة في النموذج، بوصفها إحدى السياسات الكلية التي قد تؤثر في تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات.

### **The impact of the devaluation of the currency in balance of payments-Iran is a model for the period 1990-2011**

*Dr. Abdulah K. Altan Alsalawe*  
*Lecturer/College of Administration and Economics*



### Abstract

The reduction of the exchange rate or currency devaluation, is the work carried out by Monetary Policy authorities deliberately to reduce the value of the local currency against foreign currency and this reduction will be to improve the balance of payments as well as other effects of movement of capital, the burden of foreign loans, the demand for cash balances as well as income and employment. Assumes Find that the Policy of devaluation can maintain the balance in the balance of payments through the changes that you make in rates of foreign exchange. Was the most important results, moral influence among the variable

### الهوامش والمصادر:

- (١) اويابة، صالح، اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (الجزائر ٢٠١١)، ص ص ١١٣-١١٤.
- (٢) مندور، احمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، (بيروت، ١٩٩٠)، ص ٢٣٣.
- (٣) مصطفى، احمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، (مصر، ٢٠٠٩)، ص ٤٠٨.



- (٤) كريانين، موردخاي، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ، (المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧)، ص ص ٣٣٨-٣٣٩.
- (٥) المصر نفسه، ص ٣٤١.
- (٦) زكي، رمزي، مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة في علاج العجز بموازن المدفوعات للدول النامية، برنامج تخطيط السياسات النقدية، المجلد الأول، المعهد العربي للتخطيط (الكويت، ١٩٨٩) ص ١٨.
- (٧) كريانين، المصدر السابق، ص ٣٤٢.
- D. Bggs. Fischer, R. Dornbush, Economics, MoG-raw-hill, London, 1987, p634**
- (٨)
- (٩) كريانين، المصدر السابق، ص ٣٤٣.
- (١٠) مصطفى، المصدر السابق، ص ٤٠٩.
- (١١) كريانين، المصدر السابق، ص ٣٢٩.
- (١٢) المهدي، عادل، العلاقات النقدية الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتب الجامعية، (مصر ٢٠٠٣)، ص ص ١٩٦-١٩٨.
- (١٣) اويابة، المصدر السابق، ص ١٢٣.
- (١٤) حشيش، عادل احمد & شهاب، مجدي محمود، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، (لبنان، ٢٠٠٣)، ص ١٨٩.
- (١٥) شهاب، مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، (مصر، ٢٠٠٧)، ص ص ١٤٨-١٥٠.
- (١٦) كريانين، المصدر السابق، ص ص ٣٣٩-٣٤٠.
- (١٧) المهدي، المصدر السابق، ص ص ٢٩-٣٢.
- (١٨) عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، (القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ص ١٦١-١٦٢.
- (١٩) الحسن، عرفان تقي، التمويل الدولي، مطبعة مجدلاوي، (الاردن، ١٩٩٩)، ص ١٢٣.
- (٢٠) علي، احمد ابراهيم، التضخم والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي (بغداد، ٢٠٠٩)، ص ص ٩-١٠.





- (٢١) الدليمي، اياد حماد عبد، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، (العراق، ٢٠٠٥)، ص ٤٤.
- (٢٢) الحسن، المصدر السابق، ص ١٢٥-١٢٦.
- (٢٣) حشيش، عادل احمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، (مصر، ٢٠٠١)، ص ١٢٢.
- (٢٤) اويابة، المصدر السابق، ص ٨٨.
- (٢٥) الحسن، المصدر السابق، ص ١٢٦.
- (٢٦) اويابة، المصدر السابق، ص ٨٨.
- (٢٧) عوض الله، زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، (لبنان، ١٩٩٩)، ص ١٠١.
- (٢٨) السيفو، وليد اسماعيل، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد ابراهيم جواد، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، (الاردن، ٢٠٠٦)، ص ٤٤.